



مركز قطر للمال PMI™

نمو القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة يكتسب زخمًا أكبر في أواخر العام 2020

الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت ذاته، ساعد تعامل قطر بشكل فعال مع الجائحة في عودة النشاط التجاري بشكل آمن في كافة القطاعات، بما فيها أنشطة الإنشاءات التي تتطلب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

وساهم تسجيل أحد أعلى المستويات في مؤشر الطلبات الجديدة بسبب تحسّن الطلب في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات. وكان معدل نمو الأعمال الجديدة كافياً لرفع مستويات الأعمال المتراكمة غير المنجزة للشهر الثاني على التوالي. وكانت قراءة مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة ثاني أعلى قراءة مُسجّلة منذ يوليو 2018، مشيرة إلى القيود الناشئة على القدرة الإنتاجية بسبب الارتفاع الكبير في مستويات الطلب وتوظيف أعداد محدودة من الموظفين المحليين بسبب القيود التي فرضتها الجائحة.

وقررت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة رفع متوسط الأجور والرواتب في شهر نوفمبر نظراً لعودة الأعمال التجارية إلى مستوياتها الطبيعية. وفي غضون ذلك، تراجعت أسعار الشراء وانخفضت الأسعار المفروضة على السلع والخدمات بشكل طفيف، لتعكس أثر الأنشطة التسويقية الموسمية.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مديري المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. ومنذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، ارتبط مؤشر مديري المشتريات الربع سنوي لـ 0.66 نقطة بالتغير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، حيث تعادل قراءة الـ 50.0 نقطة في مؤشر مديري المشتريات نموًا بنسبة 0.2% على أساس سنوي. وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى انخفاض سنوي بنسبة 6.1% بالقيمة الحقيقية في الربع الثاني من العام 2020، ويعكس هذا الرقم تأثير إجراءات الإغلاق المتخذة لاحتمال تفشي فيروس كورونا المستجد. وتتماشى بيانات مؤشر مديري المشتريات للربع الثالث من العام 2020 مع الزيادة على أساس سنوي بنسبة 2.7% في الناتج المحلي الإجمالي وتشير بيانات أول شهرين من الربع الرابع من العام 2020 إلى زيادة إضافية تصل إلى 1.0%. وتؤكد بيانات مؤشر مديري المشتريات لعام 2020 حتى الآن بأن المسار الاقتصادي لقطر أكثر تماشيًا مع ما هو ملحوظ في اقتصادات الصين ودول شرق آسيا التي تشهد انتعاشًا حادًا سريعًا بالمقارنة مع المسار الاقتصادي الملحوظ حاليًا للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

أظهرت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات لدولة قطر بأن اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة قد استمر في التوسع مع اقتراب نهاية العام 2020. وارتفعت معدلات التوسع في توقعات النشاط التجاري والأعمال المتراكمة غير المنجزة والتوظيف خلال شهر نوفمبر، وسجّلت الطلبات الجديدة ارتفاعًا ملحوظًا جديدًا وبقيت توقعات الإنتاج للعام المقبل إيجابية.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

وسجّل مؤشر مديري المشتريات 52.5 نقطة في نوفمبر، مرتفعًا عن قراءة شهر أكتوبر البالغة 51.5 نقطة، ليشير إلى تحسّن في النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. وتعدّ القراءة الأخيرة سابع أعلى قراءة مُسجّلة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017 بالمقارنة مع المتوسط على المدى الطويل البالغ 49.6 نقطة.

وجاء ارتفاع القراءة الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات في شهر نوفمبر نتيجة مساهمات إيجابية قوية من مؤشري الإنتاج والتوظيف، حيث ارتفع مؤشر الإنتاج بأسرع معدل له منذ شهر أغسطس في حين كان معدل استحداث الوظائف من أقوى المعدلات المُسجّلة منذ شهر يناير من العام 2019 التي تعكس العودة إلى اتجاهات ما قبل تفشي وباء كوفيد-19.

وعلى مستوى القطاعات، سجّلت قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدلات التحسّن في الظروف التشغيلية في شهر نوفمبر، تبعه قطاعا الإنشاءات والبيع بالجملة والتجزئة على التوالي، فيما كان معدل التحسّن في الظروف التشغيلية لقطاع الخدمات منسجمًا مع اتجاه الدراسة على المدى الطويل. وسجّلت قطاع الصناعات التحويلية أعلى ارتفاع في مستوى الإنتاج بالمقارنة مع القطاعات الأربعة الرئيسية، فيما سجّلت شركات الإنشاءات معدل التوسع الأكثر حدة في استحداث الوظائف. يستهدف إنتاج المُصنّعين الأسواق الأجنبية بشكل رئيسي التي توجد معظمها في دول شرق آسيا التي كان تأثير الجائحة عليها أخف من تأثيرها في الدول

النتائج الأساسية

مؤشر مديري المشتريات يرتفع إلى 52.5 نقطة في نوفمبر، مشيرًا إلى ارتفاع وتيرة النمو في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة

مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف تُسجّل أحد أسرع معدلات النمو في تاريخ الدراسة

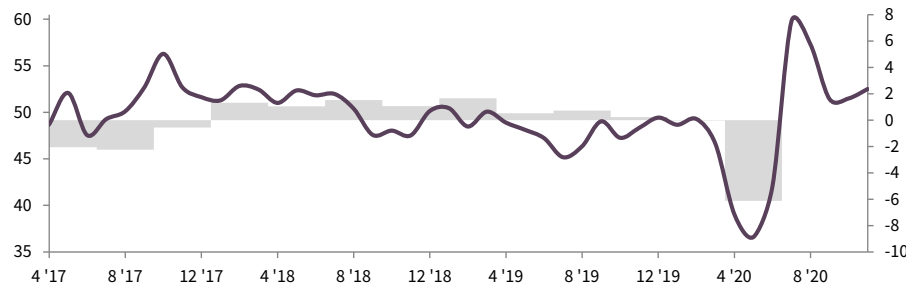
الشركات ترفع الرواتب بسبب عودة الأعمال التجارية إلى مستوياتها الطبيعية

مركز قطر للمال PMI



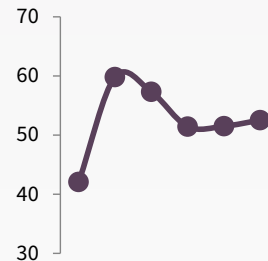
مركز قطر للمال PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

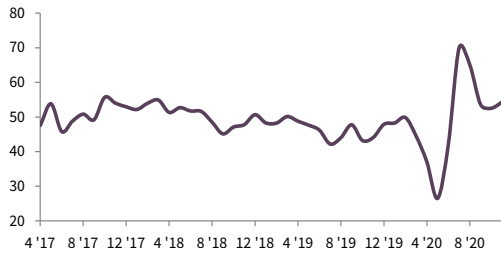
آخر ستة أشهر



مؤشر الإنتاج

مؤشر الإنتاج

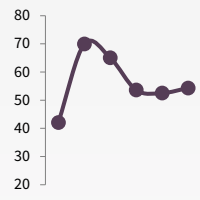
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الإنتاج يرتفع لأعلى مستوى له في ثلاثة أشهر في نوفمبر

ارتفع مستوى النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر للشهر الخامس على التوالي في شهر نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل التوسع إلى أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس. وتمثل قراءة مؤشر الإنتاج المعدّل موسميًا في الفترة الأخيرة خامس أعلى قراءة مُسجّلة في تاريخ الدراسة.

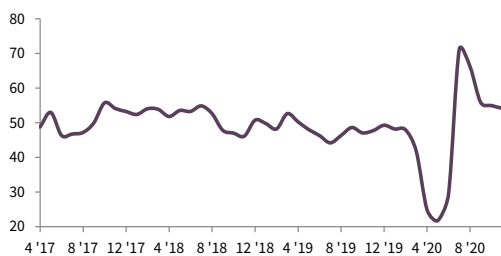
آخر ستة أشهر



مؤشر الطلبات الجديدة

مؤشر الطلبات الجديدة

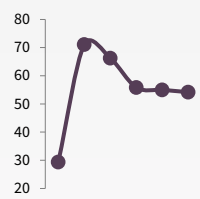
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



معدل نمو الطلبات الجديدة يبقى مرتفعًا مع اقتراب نهاية العام

استمرّ الطلب على سلع وخدمات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بالتحمّس في شهر نوفمبر. ولم يطرأ أي تغيير يُذكر على قراءة مؤشر الطلبات الجديدة المعدّل موسميًا في شهر نوفمبر مقارنةً مع تلك المُسجّلة في شهر أكتوبر وظلت من أعلى القراءات في تاريخ الدراسة، مشيرةً إلى ارتفاع معدل النمو.

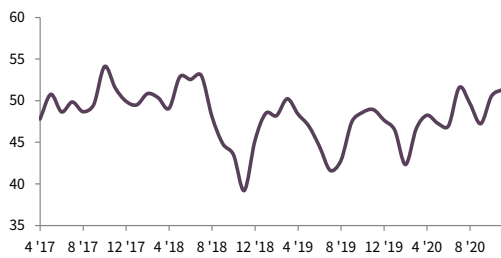
آخر ستة أشهر



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

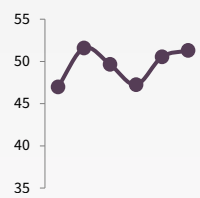
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الأعمال غير المنجزة ترتفع للشهر الثاني على التوالي

اتّضح ضغط الطلب على القدرة الإنتاجية للشركات بشكل أكبر في شهر نوفمبر بسبب ارتفاع حجم الأعمال غير المنجزة للشهر الثاني على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل نمو الأعمال غير المنجزة. وتمثل قراءة مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة المعدّل موسميًا ثاني أعلى قراءة مُسجّلة منذ يوليو 2018.

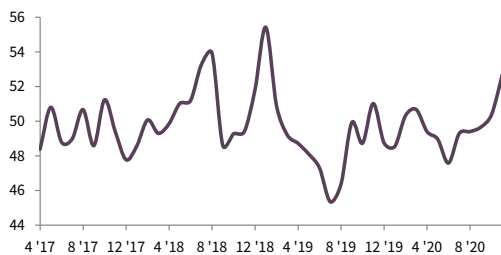
آخر ستة أشهر



مؤشر التوظيف

مؤشر التوظيف

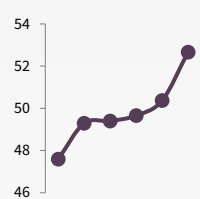
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر التوظيف يرتفع لأعلى مستوى له منذ عامين تقريبًا

رَفَعَتْ شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر أعداد موظفيها في شهر نوفمبر إلى أعلى مستوياتها منذ بداية العام 2019. وارتفعت قراءة مؤشر التوظيف المعدّل موسميًا إلى أعلى مستوى لها في 22 شهرًا ومثّلت رابع أعلى قراءة في تاريخ الدراسة.

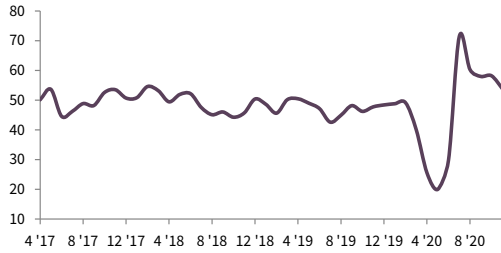
آخر ستة أشهر



مؤشر عروض الشراء

مؤشر عروض الشراء

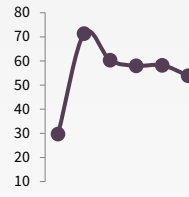
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الشركات تتوسع في عمليات الشراء للشهر الخامس على التوالي

تَقَيَّتْ قراءة مؤشر عروض الشراء المُعَدَّل موسميًا أعلى من مستوى الاتجاه على المدى الطويل في نوفمبر، مشيرةً إلى استمرار التوسع الملحوظ في شراء مستلزمات الإنتاج بواسطة شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر.

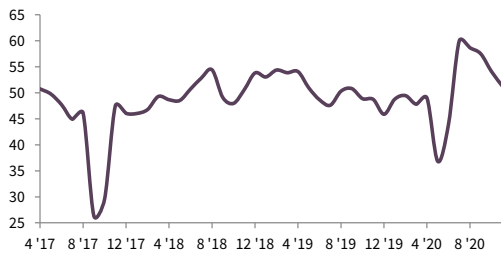
آخر ستة أشهر



مؤشر مواعيد تسليم الموردين

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

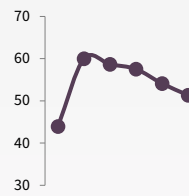
معدل موسميًا، < 50 = مواعيد أسرع منذ الشهر الماضي



مواعيد تسليم الموردين تتحسن للشهر الخامس على التوالي

استمرّ متوسط المدة اللازمة لتسليم مستلزمات الإنتاج في اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بالتحسن في شهر نوفمبر بسبب تعافي سلاسل التوريد من التعطل الناتج عن جائحة كوفيد-19 التي انتشرت في بداية العام 2020. وانخفض متوسط مدة تسليم مستلزمات الإنتاج للشهر الخامس على التوالي.

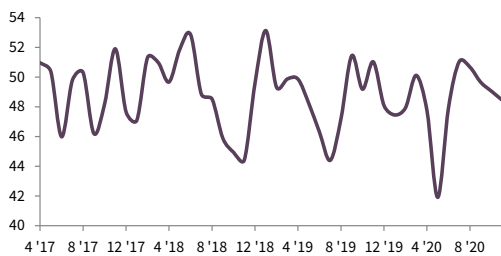
آخر ستة أشهر



مؤشر المخزون من المشتريات

مؤشر المخزون من المشتريات

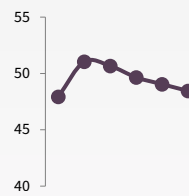
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مخزونات مستلزمات الإنتاج تستمر بالانخفاض في نوفمبر

ظلَّت مخزونات المشتريات تحت الضغط نظرًا لارتفاع مستوى الطلب في شهر نوفمبر. وانخفض حجم مستلزمات الإنتاج المتوفر في المخزون للشهر الثالث على التوالي وبأسرع معدل له في هذه السلسلة.

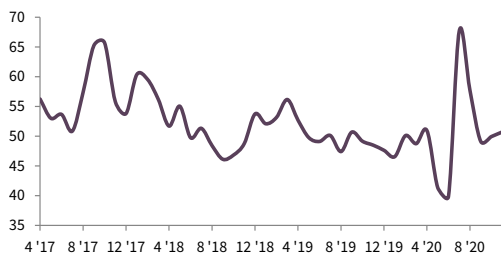
آخر ستة أشهر



مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

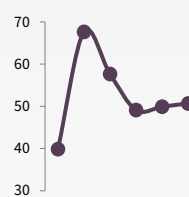
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



الضغوط على التكلفة الإجمالية ترتفع بدرجة طفيفة بالمقارنة مع شهر أكتوبر

ارتفع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج التي تتحملها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في شهر نوفمبر بعد أن تَقَيَّتْ دون تغيير يُذكر في شهر أكتوبر. وكان معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج طفيفًا، ومع ذلك كان يعكس الانخفاض في أسعار المواد الخام.

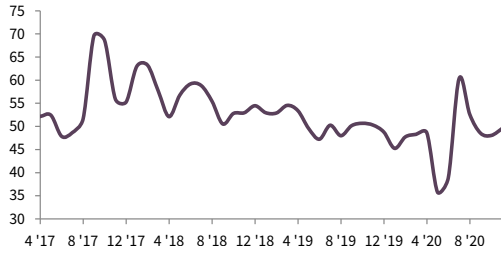
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الشراء

مؤشر أسعار الشراء

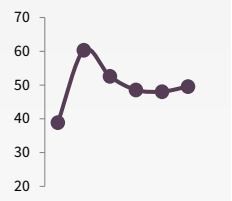
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



متوسط أسعار الشراء ينخفض للشهر الثالث على التوالي

انخفضت أسعار المواد الخام وباقي مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي في شهر نوفمبر، ورغم أن معدل انخفاض أسعار الشراء كان طفيفًا، إلا أنه كان الأبطأ في السلسلة الحالية.

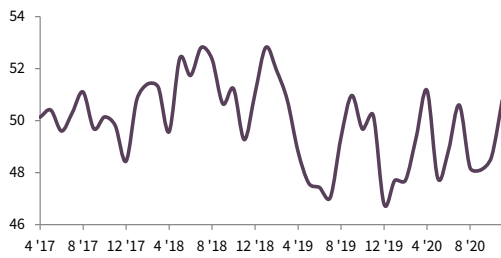
آخر ستة أشهر



مؤشر تكاليف الموظفين

مؤشر تكاليف الموظفين

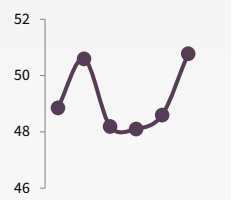
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



زيادة متوسط الأجور والرواتب للمرة الأولى منذ شهر يوليو

زادت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر الأجور والرواتب في نوفمبر بعد تخفيضها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وكان معدل التضخم في الأجور والرواتب الأعلى منذ شهر أبريل وأعلى من متوسط الدراسة على المدى الطويل، ونسبت بعض الشركات زيادة الأجور والرواتب بشكل صريح إلى عودة الأعمال التجارية إلى مستوياتها الطبيعية.

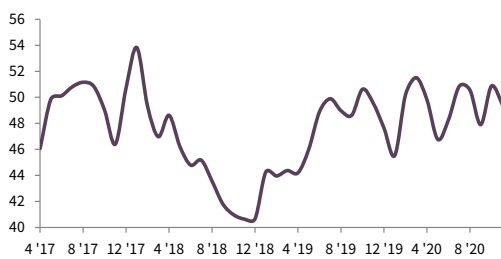
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الإنتاج

مؤشر أسعار الإنتاج

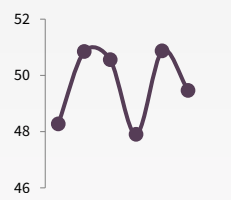
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



انخفاض طفيف في أسعار السلع والخدمات

انخفضت أسعار سلع وخدمات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في نوفمبر، لتعكس مسار الزيادة التي حصلت في شهر أكتوبر، وقدّمت مجموعة من الشركات تقارير تُفيد بأن الأنشطة الترويجية أدّت إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات، ومع ذلك، كان المعدل الإجمالي لتخفيض الأسعار طفيفًا.

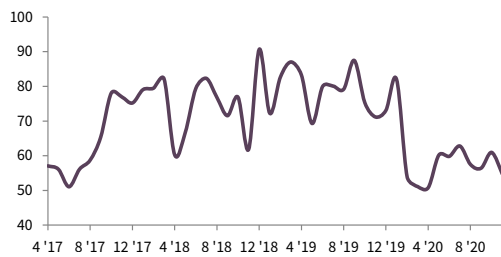
آخر ستة أشهر



مؤشر النشاط المستقبلي

مؤشر النشاط المستقبلي

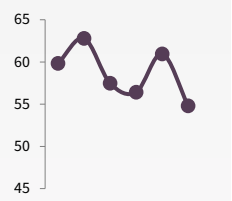
معدل موسميًا، < 50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة



توقعات الإنتاج للعام المقبل تبقى إيجابية في شهر نوفمبر

ظلّت قراءة مؤشر النشاط المستقبلي أعلى من المتوسط المجايد البالغ 50.0 نقطة في شهر نوفمبر، مشيرةً إلى أنّ توقعات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بشأن النشاط التجاري لعام 2021 لا تزال إيجابية، ومع ذلك، تراجع مستوى الثقة منذ شهر أكتوبر.

آخر ستة أشهر



الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ الناتج لمركز قطر للمال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا. جُمعت بيانات شهر نوفمبر 2020 في الفترة من 12-24 نوفمبر 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index™" و "PMI™" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.